

**The Role of International Financial Reporting Standards (IFRSs)
in Measuring the Intellectual Capital of Banks
A Study of the Opinions of A Sample of Accountants in Nineveh
Governorate**

Kubra M. Tahir⁽¹⁾, Intesar A. Abdala⁽²⁾, Laith K. Ibrahim⁽³⁾

Dept. of Accounting, University of Mosul, Mosul, Iraq^{(1),(2),(3)}

(1) kubraa_mohamed@uomosul.edu.iq

(2) intesar_abdalreda@uomosul.edu.iq (3) laith_khalil@uomosul.edu.iq

Key words: IFRS, Intellectual Capital, Banks, Ninevah.	Abstract: The research explores the role of International Financial Reporting Standards (IFRSs) in measuring intellectual capital in banks, based on a sample of accountants in Nineveh Governorate. Intellectual capital is a crucial intangible asset that contributes to the economic success and competitive advantage of banks. The study assesses how IFRSs aid in measuring intellectual capital and their impact on banks' performance, highlighting the role accountants play in disclosing these assets. Data from questionnaires, analyzed with advanced statistical techniques, revealed a weak relationship between IFRSs and the measurement of intellectual capital. This gap arises because IFRSs are not fully designed to cover intangible assets like intellectual capital. Additionally, strict adherence to these standards can limit innovation in measurement methods. The study recommends developing specialized accounting standards for intellectual capital, improving accountant training, and incorporating intellectual capital reports into financial statements to enhance transparency in institutional financial performance.
ARTICLE INFO <i>Article history:</i> Received 22 Sep. 2024 Accepted 24 Nov. 2024 Avaliabble online 30 Jun. 2025 © 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0). https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/  *Corresponding author: Laith K. Ibrahim University of Mosul	

دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري للمصارف دراسة لأراء عينة من المحاسبين في محافظة نينوى

أ.م.د. كبرى محمد طاهر م. انتصار عبدالرضا عبدالله م.م. ليث خليل إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل
kubraa_mohamed@uomosul.edu.iq intesar_abdalreda@uomosul.edu.iq laith_khalil@uomosul.edu.iq

المستخلص

يتناول البحث دور معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) في قياس رأس المال الفكري في المصارف، بالاعتماد على عينة من المحاسبين في محافظة نينوى. يعد رأس المال الفكري أحد الأصول غير الملموسة المهمة التي تسهم في النجاح الاقتصادي والميزة التنافسية للمصارف. يهدف البحث إلى تقييم دور معايير IFRSs في قياس رأس المال الفكري وتحليل تأثيرها على أداء المصارف، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبين في الإفصاح عن هذه الأصول. تم جمع البيانات باستخدام استبيانات وتحليلها باستخدام برنامج Smart PLS4. أظهرت النتائج وجود علاقة ضعيفة بين معايير IFRSs وقياس رأس المال الفكري، فقد اشارت نتائج الاختبار الى ان قيمة معامل التأثير الأصلية (O) سالبة وقيمتها -0.135، مما يشير إلى أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ورأس المال الفكري، كما ان قيمة P أعلى من 0.05 وهي (0.469)، مما يعني أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. بالإضافة الى ذلك فان قيمة T statistics هي (0.724)، وهي أقل من 1.96، مما يدعم أن العلاقة ليست معنوية. ويُعزى ذلك إلى أن هذه المعايير ليست مصممة بشكل كامل لتغطية الأصول غير الملموسة مثل رأس المال الفكري. كما أن الالتزام الصارم بها قد يحد من ابتكار طرق جديدة لقياس هذه الأصول. يوصي البحث بتطوير معايير محاسبية متخصصة لرأس المال الفكري، وتعزيز تدريب المحاسبين، وإدراج تقارير رأس المال الفكري في البيانات المالية لتعزيز الشفافية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، رأس المال الفكري، المصارف، نينوى.

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات الخدمية المهمة المؤثرة في الاقتصاديات الحديثة لمساهمته في حشد المدخرات وإعادة تدويرها في الاقتصاد، تكمن مشكلة البحث في عدم معرفة العديد من الوحدات الاقتصادية (منها المصارف) لتحديد القيمة الحقيقية لأصولها الغير ملموسة ومنها كيفية قياس رأس المال الفكري وإبراز دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري وتعزيز شفافية البيانات المالية وقابليتها للمقارنة بين المصارف، وتكمن اهداف البحث الأساسية في تحديد الدور الذي تلعبه معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري، وتبرز أهمية البحث من الدور المهم الذي يقدمه للمصارف في الوقت الحالي من خلال توفير معلومات ملائمة تخدم تقييم أداء المصارف، إذ ان الجهات المستفيدة من المعلومات التي توفرها IFRSs للمستثمرين والمحللين الماليين تساعدهم على تخفيض مستوى المخاطر كما تساعد على تخفيض تكلفة رأس المال للمصرف، فمن خلال الاطلاع على الادبيات المتعلقة بموضوع البحث لاحظ الباحثون افتقار الادبيات الى استخدام طرق لقياس رأس المال الفكري بالاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs، فكان لا بد ان يكون للباحثين دور في توضيح كيفية قياس رأس المال الفكري بالاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs لتساعد القطاع المصرفي العراقي بشكل عام والمستثمرين والمحللين بشكل خاص.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة 1.1 الإطار المنهجي

✓ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم معرفة العديد من الوحدات الاقتصادية القيمة الحقيقية لأصولها غير الملموسة، ومنها رأس المال الفكري، والذي يعتبر أحد أهم العناصر التي تساهم في نجاح الوحدة الاقتصادية، وهذا أدى إلى دعوات لتحديد طرق وأساليب قياس والإفصاح عن رأس المال الفكري، وعليه تتفرع من المشكلة الرئيسية أعلاه التساؤلات التالية:

1. ما هو دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري للمصارف؟
2. ما هو مستوى فهم معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs للمحاسبين في قياس رأس المال الفكري للمصارف؟
3. ما هو مستوى الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs للمحاسبين في قياس رأس المال الفكري للمصارف؟

✓ أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تحليله لدور معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) في قياس رأس المال الفكري، الذي يُعد عنصراً حيوياً في الوحدات الاقتصادية، حيث يوفر ميزة تنافسية رئيسية لها. يساهم استثمار رأس المال الفكري بفعالية في تعزيز جودة التقارير المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة. من الناحية العلمية، يضيف البحث معرفة جديدة حول كيفية توظيف رأس المال الفكري كأصل استراتيجي قابل للقياس والإفصاح، مما يعزز فهم دوره وأهميته في الاقتصاد الحديث. أما من الناحية الاجتماعية، فيساهم في تعزيز ثقة المجتمع والمستثمرين في المعلومات المالية المتاحة، مما يدعم الشفافية والمساءلة. وأخيراً، من الناحية التنظيمية، يُساعد البحث على تحسين آليات القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، مما يعزز من فاعلية الإدارة المالية ويؤدي إلى تطوير نظم محاسبية تتوافق مع المعايير الدولية، وهذا بدوره يساهم في دعم التوافق المالي على المستوى العالمي.

✓ أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الأتية:

1. تحديد الدور الذي تلعبه معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري.
2. تحليل كيفية تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs على أداء الوحدات الاقتصادية (المصارف) من خلال توفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة.
3. فهم طبيعة رأس المال الفكري ودوره في تحقيق ميزة تنافسية للوحدات الاقتصادية (المصارف).

✓ منهج البحث

اتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان موجه لعينة من المحاسبين في المصارف، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج إحصائي متقدم لتحليل المسارات والنمذجة الجزئية.

✓ مجتمع وعينة البحث

مجتمع الدراسة هو المحاسبين العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة نينوى، وكانت عينة الدراسة هي مجموعة تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة.

✓ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل البيانات المجمع باستخدام برنامج Smart PLS4.

✓ فرضيات البحث:

يستند البحث على ثلاث فرضيات رئيسية وكالاتي:
الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSs وقياس رأس المال الفكري
الفرضية الثانية: يوجد علاقة بين فهم المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSs من قبل المحاسبين في قياس رأس المال الفكري
الفرضية الثالثة: يوجد علاقة بين مستوى الامتثال المحاسبين للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSs في قياس رأس المال الفكري.

✓ مصادر جمع البيانات:

تم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تكييف الاستمارة من بحوث سابقة مع تعديلات لتناسب مع أهداف البحث الحالي.

✓ أنموذج البحث:

يعتمد نموذج البحث على تحليل آراء عينة من المحاسبين في محافظة نينوى حول دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري.

1.1 الدراسات السابقة:

1.2.1 دراسة بلواضح، وهابي (2023) بعنوان " قياس مكونات رأس المال الفكري في مجال القطاع العام: قراءة مفاهيمية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على قياس مكونات رأس المال الفكري في مجال القطاع العام من خلال قراءة مفاهيمية للأدبيات السابقة، وتبسيط الضوء على نماذج دولية حول قياس مكونات رأس المال الفكري المختلفة داخل القطاع العام. حيث تعد طبيعة هذه الدراسة، استنباطية ووصفية تحليلية، وبينت نتائج الدراسة أن الأبحاث التي تناولت قياس مكونات رأس المال الفكري في مجال القطاع العام تحتاج إلى مزيد من دراسات، ولاسيما سياق الدول النامية، يكاد يكون نادراً جداً. ومع ذلك يمكن النظر لرأس المال الفكري كأحد الأصول غير الملموسة يستوجب قياسها وإدارتها داخل القطاع العام.

1.2.2 دراسة عبود (2023) بعنوان " رأس المال الفكري وتأثيره على فاعلية الأداء في القطاع المصرفي الليبي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مكونات رأس المال الفكري ومدى توفر هذه المكونات، وما هو تأثير رأس المال الفكري على فاعلية الأداء للمصارف قيد الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه هناك تفاوت في مكونات رأس المال الفكري على فاعلية الأداء للمصارف قيد الدراسة، وإن كان المكون الثالث لرأس مال العلاقات الأقل تأثيراً، وتحتاج متطلبات رأس المال البشري من أجل تطبيقها إلى تدريب الموظفين والنهوض بهم للوصول إلى المعرفة النادرة، واتضح وجود بعض الضعف في الهيكل التنظيمي وفي بعض الأنظمة الإدارية التي تشجع على الابتكار والابداع والتطوير، ووجود ضعف في بعض الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف قيد الدراسة تؤثر على فاعلية الأداء. كما اوصت الدراسة بان يجب التعامل مع رأس المال الفكري على أنه مورد استراتيجي من بين الموارد المختلفة التي تمتلكها المصارف، والحافظ

عليها، والعمل على تطويرها بشكل مستمر لدورها في نجاح العمل المصرفي وتحقيق الميزة التنافسية،

1.2.3 دراسة (Ozkan, et al, 2017) وعنوانها " العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي التركي.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء خلال الفترة " 2005 - 2014 م، وقياس رأس المال الفكري للمصارف من خلال منهجية معامل القيمة المضافة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن أداء رأس المال الفكري للبنوك العاملة في القطاع المصرفي التركي تتأثر بشكل عام برأس المال البشري، وكذلك إن رأس المال البشري ورأس مال العلاقات كان لهما تأثير إيجابي على الأداء المالي لهذه البنوك.

1.2.4 دراسة (Isanzu:2016) بعنوان " العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للبنوك في تنزانيا "

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أداء رأس المال الفكري في البنوك العاملة في تنزانيا، والتعرف على علاقة مكوناته بالأداء المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك في تنزانيا لديها مستوى منخفض من رأس المال الفكري وترتبط بشكل مباشر بالأداء المالي فيها، وإن مكونات رأس المال الفكري تؤثر على الأداء المالي بصورة مختلفة عن المكونات الأخرى.

1.2.5 ما يميز الدراسة الحالية:

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو عدة محاور أهمها إن هذه الدراسة تركز على رأس المال الفكري كعنصر أساسي من الأصول الغير ملموسة التي تعد جزءاً هاماً في التقارير المالية ولا يقتصر الأمر على القياسات التقليدية للأصول الملموسة، بل تمتد لتشمل المفاهيم التي تشمل المعرفة كما تميزت الدراسة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) في تقييم رأس المال الفكري ويبرز ذلك في استخدام أساليب قياس موحدة عالمياً التي تضمن التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز الشفافية والموثوقية في الإبلاغ المالي. إضافة إلى ذلك فقد اختار الباحثون عينة من المحاسبين في محافظة نينوى يقدم قيمة فريدة من نوعها لفهم كيفية تطبيق المعايير الدولية من وجهة نظر المحاسبين المحليين في بيئة محددة. هذه الآراء قد تعكس التحديات الثقافية، الاقتصادية، والتنظيمية التي قد تواجه هذه المعايير في سياقات محلية. كما تبرز الدراسة أهمية التحليل الميداني لدراسة تطبيق المفاهيم المعقدة مثل رأس المال الفكري وتفاعلها مع بيئة العمل المحلية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لرأس المال الفكري

1

2

2.1 مفهوم رأس المال الفكري:

تعود أصول مصطلح رأس المال الفكري، كما نستخدمه في الآونة الأخيرة، إلى تسعينيات القرن الماضي في العمل المبدع إلى Thomas Stewart، حيث عرّف Stewart (1998) رأس المال الفكري بأنه القوة العقلية للوحدة الاقتصادية. إذ يتمتع رأس المال الفكري بأهمية كبيرة بالنسبة للوحدات الاقتصادية، حيث يعتبر من الأصول الحاسمة في الاقتصاديات القائمة على المعرفة وغالباً ما تتجاوز قيمة الأصول المادية بسبب أهميتها. كما يعتبر رأس المال الفكري بمثابة أداة حيوية للوحدات الاقتصادية لتحقيق أهدافها وهو يشمل مجموعة من الأصول التنافسية التي تشكل الأساس للتطوير الإبداعي والاستراتيجية من خلال الابتكار. إذ إن الهدف الأساسي لرأس المال الفكري هو تعزيز الوضع التنافسي للوحدات الاقتصادية، وضمان وجودها المستدام. فهو يسهل اكتساب المعرفة والتجديد المستمر لقاعدة المعرفة والتخلي عن الأعراف والمفاهيم التي عفا

عليها الزمن السائدة في بيئة العمل. علاوة على ذلك، فهو يعزز تنمية القدرات الإبداعية والمبتكرة، التي تلعب دوراً حاسماً في حل المشكلات وتعزيز الأداء داخل الوحدات الاقتصادية (السعيد، 2008: 67). كما أشارت تماريط (2023) أنه في الماضي، كانت الموارد الطبيعية هي الشيء الأكثر أهمية في الوحدات الاقتصادية، وبعد ذلك أصبح رأس المال أهم عناصر في الوحدات الاقتصادية، أما الآن فإن رأس المال الفكري يعتبر أهم عنصر في الثروة الوطنية وأعلى أصول الوحدات الاقتصادية (حروش، 2007: 26). ونظراً لاعتبار رأس المال الفكري أصل غير ملموس فقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمنظمات لتحديد مفهوم مقبول قبولاً عاماً يوضح من خلاله تعريف لرأس المال الفكري، فقد عرفت (OECD 1999) رأس المال الفكري بأنه يمثل ملكية الوحدة الاقتصادية للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا، إضافة لعلاقتها بالعملاء وجميع المهارات التي تساعد الوحدات الاقتصادية في الحصول على مزايا تنافسية. في حين عرف Davenport and Prusak (1997) رأس المال الفكري بأنه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى ربح وأشاروا من خلال ذلك إلى أن رأس المال الفكري يتألف من ثلاث مكونات رئيسية هي الموارد البشرية والاصول الفكرية والملكية الفكرية. كما اوضحت (Dumay 2016) بان رأس المال الفكري يمثل مجموعة من الموارد غير الملموسة والمعرفة والخبرة والملكية الفكرية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية أو مجتمع أو بلد أو مجتمع وتستخدمها لإنشاء قيمة اقتصادية ومنفعة واجتماعية وبيئية. كما عرف بانها مجموعة الموارد القيمة والنادرة وغير القابلة للاستبدال والتي يصعب تقليدها وهي التي ستوفر ميزة تنافسية (Hatane and Josuatarangan, 2019). إضافة الى ذلك فان نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها لم يعد يعتمد على الاصول الملموسة فقط، بل اصبحت الاصول الغير ملموسة ومنها رأس المال الفكري احد اهم العناصر التي يحدد نجاح الوحدة الاقتصادية و يساعدها في تحقيق ميزة تنافسية، وعليه فان التركيز على عملية القياس والافصاح عن رأس المال الفكري يأتي نتيجة تطور الاصول المستحدثة، والتي ادى الاهتمام بها على اعقاب القصور الواضح في الافصاح عن المعلومات المالية فقط، فلم يعد الافصاح عن المعلومات المالية كافياً لتوفير معلومات يتم الاعتماد عليها من قبل متخذي القرار ما مما ادى الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب والتي ترتبط بعدم إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في تقييم القيمة العادلة لأصول الوحدة الاقتصادية وعدم قدرة الوحدة الاقتصادية على اتخاذ القرارات الملائمة بالاعتماد على الاصول الملموسة فقط. وبناء عليه فقد سعت الوحدات الاقتصادية الى ايجاد وتطوير ادوات محاسبية تعكس تعطي من خلالها صورة واضحة عن التزامها تجاه اصحاب المصالح (Madi et al., 2014: 488).

2.2 أهمية رأس المال الفكري:

يشير (الخميسي ، 2023) الى ان أهمية رأس المال الفكري تنبع من كونه يمثل احد اهم مصادر الميزة التنافسية للوحدات الاقتصادية المعاصرة والتي تعتمد على استراتيجية التميز لتحقيق اهدافها مما يجعل النتائج الفكرية والمعرفية المتمثلة بالإبداع والتطوير وتقديم منتجات وخدمات جديدة عمودها الفكري لتحقيق تلك الأهداف، كما يعتبر رأس المال الفكري اقوى الأسلحة التنافسية والمتمثل بالأصول الأكثر أهمية في الوحدة الاقتصادية فقد سعت الكثير من الوحدات الاقتصادية خلال القرن الواحد والعشرون الى قياس إنتاجية العمل المعرفي والذي يعتبر أساس الاصول الأكثر قيمة في الوحدة الاقتصادية. كما أن اعتبار الاصول غير الملموسة ميزة تنافسية لها عدة مزايا، حيث يتمثل دورها في تعزيز الطاقات والإمكانيات البشرية للموظفين والعاملين في الوحدات الاقتصادية الذين يمكنهم اكتشاف قدراتهم المحتملة وكيفية الاستفادة منها في تحقيق الأهداف العامة للعمل، الأمر الذي يسعى الوحدات الاقتصادية إليه لاكتساب ميزة تنافسية داخل السوق (الخميسي، 2023: 1169). ونتيجة للمزايا التي يقوم بها رأس المال الفكري فان له أهمية كبيرة في قطاع الاعمال والتي تتضح من خلال وجهات نظر العديد من الباحثين المهتمين في هذا

المجال أهمها انه يقوم بدمج الابتكار والإبداع باعتباره عنصر رئيسي للقدرة التنافسية كما يعزز رأس المال الفكري من ارتفاع أهمية المعرفة والمعرفة المستندة إلى الاقتصاد بالإضافة الى ذلك فانه يعتبر عن ثورة تكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعلومات كما يعبر عن العناصر المتغيرة للأنشطة الشخصية وشبكة المجتمع (91: 2023: Al-Delawi et al.).

2.3 مكونات رأس المال الفكري:

تعددت تصنيفات الباحثين لعناصر ومكونات رأس المال الفكري، فقد صنف (78: 2021, Thabit) رأس المال الفكري الى صنفين رئيسيين هما:

- رأس المال البشري: والذي يتمثل بإتقان العمل بالإضافة للطاقات الإنسانية والقوى العقلية، وكل ما يمكن تحويله إلى قيمة.
 - رأس المال الهيكلي: والذي يتضمن السياسات والإجراءات والبرامج والنظم، ويعبر عن كل ما يتعلق بالبنية التحتية للوحدة الاقتصادية.
- وعبر (53: 2020, Jasim and Raewf) عن مكونات رأس المال الفكري بعنصرين رئيسيين هما:

- الأصول غير الملموسة: وهي عبارة عن الأصول التي يقابلها حقوق ملكية يمكن الاحتفاظ بها أو تبادلها مثل الامتيازات وحقوق الطبع وبراءة الاختراع والعلامة التجارية.
- القدرات غير الملموسة: وهي عبارة عن العوامل التي تميز الوحدة الاقتصادية عن منافسيها مثل القوة الابتكارية وكذلك القوة التنظيمية والحصة السوقية بالإضافة الى الموارد البشرية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية.

في حين اشار كل من (3: 1997, Davenport and Prusak) بأن رأس المال الفكري يتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي الموارد البشرية والأصول الفكرية والملكية الفكرية، اذ تتمثل الموارد البشرية بالمعارف والمهارات والخبرات والابتكار والتجديد، بينما تتمثل الأصول الفكرية بالتصاميم والعمليات وبرمجيات الحاسوب والرسوم والوثائق، وتتمثل الملكية الفكرية ببراءة الاختراع وحقوق النشر والعلامة التجارية واسرار الصناعة.

بعد التطرق لمكونات رأس المال الفكري والتي كانت محل جدل بين العديد من الباحثين الا ان اغلب الباحثين اتفقوا على ان رأس المال البشري والهيكلية يعتبران اهم مكونات رأس المال الفكري بالتالي فان الهدف الرئيسي بعد معرفة هذه المكونات لابد من قياسها وذلك لمعرفة كيفية ادراجها ضمن أصول الوحدة الاقتصادية، وقيل الشروع بعملية القياس او معرفة المقاييس التي سيتم استخدامها محاسبيا لابد من معرفة ماهي الدوافع التي تكمن وراء عملية القياس لرأس المال الفكري والتي أشار إليها العديد من الباحثين اذ يمكن توضيح هذه الدوافع بالاتي (حرحوش وصالح، 2003: 95):

- الكشف عن قدرات العاملين والموظفين في الوحدات الاقتصادية ومهاراتهم الإبداعية والذي بدوره يعتبر أداة تعطي للوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية بين المنافسين.
- تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء مما يعزز عملية وضع الخطط والبرامج لتفعيل الأداء وتطوير الكفاءات وحماية الخبرات للموظفين العاملين في الوحدات الاقتصادية.
- تقديم مقاييس موضوعية وكمية للسلوك ويساعد المدراء على التنبؤ المستقبلي بالسلوك المطلوب من رأس المال الفكري، وتكليفه بالشكل الذي يخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية، كما يساهم في تحقيق الميزة التنافسية لها لضمان نموها وبقائها في عالم المنافسة.
- يعتبر مؤشر مهم لتقويم أداء الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد مستوى الأداء للسياسات التي تتبعها مع رأس المال الفكري وبيان مدى إمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها.

وانطلاقاً من الدوافع التي تدعم عملية القياس لرأس المال الفكري كان لا بد من تبني القواعد والاسس التي تعتمد عليها عملية القياس. اذ اشار (Stewart 1998) الى الاسس التي تحكم عملية القياس لرأس المال الفكري وحددها بالآتي:

- أن يكون المقياس سهل وبسيط ويركز على قياس الأداء الكلي لرأس المال الفكري.
- ان يتم قياس النواحي الاستراتيجية في عمل الوحدة الاقتصادية.
- ان يتم قياس الأنشطة التي تنتج ثروة فكرية للوحدة الاقتصادية.

2.4 قياس رأس المال الفكري:

تُعد عملية قياس رأس المال الفكري من العمليات المعقدة وذلك لصعوبة تقييم الاصول المعرفية، ومع ذلك فان الوحدات الاقتصادية تهتم بقياس أصولها غير الملموسة، وذلك لما يقدمه هذا القياس من وضوح في بناء التقارير المالية المتعلقة برأس المال الفكري، وتحديد أهمية عناصره ومكوناته، وتحديد العائد المتوقع من الاستثمار في عناصره، إضافة إلى ذلك فان قياس رأس المال الفكري من الأمور الجوهرية التي تجعل من المقارنة بين الوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص ما يعكس الموضوعية والشفافية وتقدير قيمتها الحقيقية أو التأثير على تطويرها مستقبلاً بالإضافة الى تحسين الطريقة التي تدير بها الوحدات الاقتصادية والمصارف مواردها الفكرية التي تعتبر مصدر لقيمة الوحدة الاقتصادية، اذ يستخدم العديد من الباحثين والمفكرين في هذا المجال عبارات مثل (الذي لم تتمكن من قياسه، فلن تتمكن من إدارته) اذ ان ذلك يدفع الى البحث عن طرق قياس جديدة يتم من خلالها قياس رأس المال الفكري واختيار الأفضل بينها لتقوم الوحدة الاقتصادية بتقييم أصولها بالشكل الصحيح، اذ ان القياس الصحيح لهذه الاصول يؤدي الى خلق ميزة تنافسية وبالتالي تطوير الوحدة الاقتصادية، عليه ولأهمية عملية القياس لرأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص سيتم تناول النماذج او الطرق التي تناولها العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين في هذا المجال لقياس وتقييم راس المال الفكري، فقد أشار حرحوش وصالح (2003) الى تقسيمات طرق قياس راس المال الفكري الى اربع مجاميع رئيسية وكما يلي:

- المقاييس الوصفية: تشمل المقاييس الوصفية (أداة تقييم ومعرفة الإدارة والتقييم الذاتي الانتاجية مهني المعرفة وبطاقة الأداء المتوازنة).
- مقاييس خاصة براس المال الفكري والملكية الفكرية: تشمل (تحويل المعرفة الى ملكية فكرية ونموذج راس المال الفكري ودليل المعلومات والاتصالات وطريقة تقييم الأصول الفكرية ونموذج سمسار التكنولوجيا).
- مقاييس ونماذج القيمة السوقية: وتشمل (القيمة السوقية الى الدفترية والقيمة السوقية المخصصة للمستثمر وطريقة توبين كيو).
- مقاييس ونماذج العائد على المعرفة: وتشمل (القيمة الغير ملموسة المحسوبة ومكاسب راس المال المعرفي وطريقة القيمة المضافة).
- بطاقة الأداء المتوازن: تستخدم لتقييم الأداء من خلال أربعة ابعاد رئيسية هي المالية، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، ويمكن تخصيص هذه الابعاد لقياس راس المال الفكري.
- طريقة القيمة السوقية المضافة: تقيس هذه الطريقة الفرق بين القيمة السوقية للشركة وقيمتها الدفترية مما يساعد في تحديد القيمة المضافة من الأصول الملموسة.
- طريقة العائد على الأصول غير الملموسة: وتستخدم هذه الطريقة لتقييم العائد الناتج عن الأصول الغير ملموسة مثل براءة الاختراع، العلامة التجارية، البرمجيات.

2.5 محددات قياس الأصول غير الملموسة:

انطلاقاً مما تم تناوله أعلاه يمكن الإشارة الى عدة مشاكل وتحديات يمكن ان تواجه المحاسب والمتعلقة بالشروط الواجب توفرها للاعتراف بالأصول غير الملموسة والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- مشكلة الاعتراف: اذ ان الاعتراف باي عنصر من عناصر القوائم المالية يتم على أساس منافعها المستقبلية المتوقعة وبالتالي هذا الشرط يولد نوعين من المشاكل للاعتراف بالأصول غير الملموسة وهما (Thabit and Abdullah, 2024: 583):
 - (1) عدم التأكد: ان عدم التأكد كمفهوم دائماً ما يصاحب الزمن المستقبلي بمعنى اخر انه يرتبط بالفترات القادمة من حياة الوحدة الاقتصادية وهذا المفهوم يرتبط بالقياس المحاسبي (الججوي والزويبي، 2010: 50) اذ ان ارتفاع درجة عدم التأكد التي تصاحب المنافع المستقبلية المتوقعة من الأصل غير الملموس تعد المحرك الرئيسي للعديد من المشاكل المرتبطة بقياس وتقييم الأصول غير الملموسة، لذلك يجب على الوحدة الاقتصادية تقييم احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة كمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى العمر النافع للأصل (الأمين، 2015: 79).
 - (2) التحكم في منافع الأصول غير الملموسة: عادة ما تفرض الوحدة الاقتصادية السيطرة على الأصل إذا كانت تملك سلطة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منه ومن استخدامه وبالإضافة الى ذلك فأنها تستطيع الحد من إمكانية وصول الآخرين للاستفادة من هذه المنافع. وان المشكلة التي يمكن ان تواجه الوحدة الاقتصادية هنا من عدم إمكانية الاعتراف ببعض العناصر على أنها أصول غير ملموسة ومثال على ذلك فان التدريب والتنمية المهارات للقوى العاملة وكذلك ولاء العملاء تعتبر عناصر ذات منافع اقتصادية مستقبلية ولكن لا توجد سيطرة عليها من قبل الوحدة الاقتصادية (الامين، 2015: 79).
- القابلية للقياس: يتطلب هذا الشرط أن يكون البند الذي يتم الاعتراف به ضمن الأصول غير الملموسة قابلاً للقياس باستخدام وحدة قياس نقدي وأن يكون هذا القياس موثقاً به ومن هنا تتبع مجموعة من المشاكل نجيزها فيما يلي (سماش و عياشي، 2019: 56):
 - (1) القياس النقدي: ترافق عملية القياس النقدي صعوبة في تحديد القيمة النقدية لبعض الأصول غير الملموسة مثال على ذلك المهارات الخاصة بالعمال وكذلك رضى المستهلك حيث يصعب ترجمتها إلى قيم نقدية وهو ما يعثري عملية الاعتراف بها كأصول غير ملموس الكثير من الصعوبات.
 - (2) وحدة النقد: تقاس معظم المعلومات المالية بوحدة النقد وكما هو معلوم ان للوحدة النقدية قيمتان قيمة اسمية والتي تتمثل بالقيمة الإصدارية وقيمة حقيقية أي كمية السلع والخدمات الممكن مبادلتها بوحدة النقد، وبسبب عدم تساوي هاتين القيمتين في كثير من الاحيان بعكس وحدات القياس الأخرى التي يستخدمها باقي المهنيين كالمتر والكيلوغرام، والتي لها قيمة واحدة وهي قيمتها الاسمية المثبتة على وحدة القياس ولا يوجد غيرها، ولأن القياس المحاسبي بقياس بالقيم الحقيقية في تاريخ حدوث عناصر القوائم المالية، فان تغير هذه القيم لاحقاً بمرور الوقت يؤدي إلى أن القياس المحاسبي معرض لعدم الدقة لاختلاف قيم اليوم عن قيم الأمس ومن جانب اخر فإن حصر قيم عناصر القوائم المالية المتباينة يجعل هذا التجميع بوحدة نقدية مختلفة القيم، فالمحاسبة التي تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم عناصر المركز المالي وقائمة الدخل وتستند التكلفة التاريخية في تسجيل هذه العناصر على أساس اعتماد قيمة النقد المستخدم في تاريخ الشراء مع عدم الأخذ في نظر الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقود وهو ما يعتبر أحد أهم مشاكل القياس المحاسبي.
 - (3) الموضوعية وقابلية التحقق: ان قابلية التحقق فتعني المدى الذي يتمكن بموجبه القائمون بالقياس المحاسبي من التحقق من كافة القيم التي تظهرها المستندات المالية والفواتير، القياس

الموضوعي هو القياس الذي يمكن التوصل إليه من قبل أي محاسب آخر باستخدامه بشكل مستقل نفس قواعد وأسلوب القياس فإذا أردنا أن نتأكد من صحة النتائج يجب أن يكون القياس المحاسبي قابلاً للتكرار ومما لا شك فيه أن الواقع العملي لا يتوفر على القياس الموضوعي فالقياس المحاسبي عادة ما يكون نتيجة لعمل فرد وهو المحاسب لذا فهو يعكس مدى اجتهاده وكفاءته وخبرته وفي حال قيام محاسب آخر بالقياس لتوصل إلى نتيجة مختلفة ومن أمثلة ذلك والتي يمكن الاستشهاد بها هو القيمة العادلة، ففي حالة غياب سوق نشطة تكون هذه القيمة محل تقدير وبالتالي هناك اجتهاد فردي، كذلك الأمر بالنسبة لتقدير المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إذ ان وجود التقدير والتوقع يعني أن الاجتهاد الشخصي اصل وبالتالي فإن الحكم الشخصي له دور في العمل وهو ما يؤثر على موضوعية القياس المحاسبي.

2.6 قياس رأس المال الفكري وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs:

في الوقت الحالي، لا توجد معايير محاسبية دولية شاملة تغطي جميع الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري، سواء من ناحية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية أو المعايير المحاسبية الأخرى مثل تلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. وعلى الرغم من أن هذا المجلس قد ركز على بعض جوانب الإفصاح عن الموارد البشرية من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تقديم إفصاحات طوعية حول هذه الموارد، التي تُعد جزءاً من رأس المال الفكري، إلا أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تفتقر إلى معيار مخصص لرأس المال الفكري. ومع ذلك، فإن بعض المعايير الحالية تشمل الأصول غير الملموسة وبعض البنود المتعلقة بالموارد البشرية، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 19 الذي يتناول منافع الموظفين، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 الذي يتعلق بالأصول غير الملموسة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 26 الذي يغطي المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحددة وخطط التقاعد. استناداً إلى هذه المعايير، سيتم اعتماد الفقرات ذات الصلة لقياس رأس المال الفكري.

2.6.1 المعيار المحاسبي الدولي 38 والمتعلق بالأصول المعنوية (غير الملموسة)

تناول المعيار المحاسبي الدولي 38 والخاص بالأصول المعنوية والتي تعتبر أحد أهم جوانب رأس المال الفكري عدة فقرات ساهم من خلالها بتوضيح المعالجات الخاصة بكل فقرة من تلك الفقرات سيتم تناولها على النحو الآتي:

2.

2.6.2 القياس الأولي للأصول غير الملموسة:

حسب المعيار الدولي 38 فإن الأصل يمكن اعتباره غير ملموس إذا تحققت فيه ثلاثة شروط حيث أن الشرط الأول يمكن تحديده وتمييزه وان يكون قابل لفصله عن الوحدة الاقتصادية كما يمكن بيعه أو تحويله أو مبادلته بشكل مستقل أو التزام قابل للتحديد ينشأ عن حقوق تعاقدية، والشرط الثاني ان يكون من المتوقع تدفق منافع اقتصادية منه مستقبلاً، والشرط الأخير ان تشمل تلك المنافع الإيرادات الناتجة من بيع منتجات وخدمات من ذلك الأصل غير الملموس وتجدر الإشارة الى ان عملية اثبات الأصل غير الملموس اذا تحققت فيه الشروط أعلاه يتم من خلال العمليات ادناه (Thabit and Al-Nasrawi, 2016: 77):

- عملية الشراء المباشرة: حيث يتم قياس تلك الاصول بالكلفة والتي تشمل سعر الشراء بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة مطروحا منها الخصومات التجارية، وكذا تضاف جميع التكاليف الخاصة بتهيئة الأصل للاستخدام مثل منافع الموظفين والرسوم المهنية وتكاليف فحص واختبار سلامة أداء الأصل.
- عملية انتاج او تكوين الاصول غير الملموسة: تتمثل عملية اثبات كلفة الأصل المولد داخلياً من المبلغ الخاص بالإنفاق الذي تم تحمله من التاريخ الذي اعتبر به الأصل غير الملموس يليه مقاييس الاعتراف والتي تشمل كافة النفقات الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد الأصل بحيث

يكون قادر على العمل بالأسلوب المقصود ومن أمثلة هذه التكاليف الإنفاق على المواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة لتوليد الأصل غير الملموسة مثل رواتب وأجور الموظفين الناشئة مباشرة من توليد الأصل غير الملموس كمصاريف التسجيل للحق القانوني وإطفاء البراءات والتراخيص المستعملة لتوليد الأصل.

- امتلاك الأصل غير الملموس عن طريق التبادل مع أصول أخرى: فإنه يقاس ويسجل بقيمته العادلة، والفرق بين القيمة الصافية للأصل المحصل عليه والأصل المتبادل به يسجل ضمن نتيجة الوحدة الاقتصادية كنتيجة تنازل، وإذا تعذر تحديد القيمة العادلة لكل من الأصلين، يسجل الأصل المتحصل عليه بالقيمة المحاسبية للأصل الممنوح عندها لا يسجل أي فرق في النتيجة، بشرط ألا تتمثل عملية التبادل في صفة متاجرة عن طريق عقد إيجار تمويلي.
- عن طريق اندماج الأعمال حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3: إذ تقاس كلفة الأصل غير الملموس الذي يتم امتلاكه كجزء من اندماج الأعمال بالقيمة العادلة له في تاريخ الشراء حيث يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة بشكل منفصل عن الشهرة، وفي حالة عدم وجود سوق نشط للأصل فإن تكلفته تعكس المبلغ الذي كانت الوحدة الاقتصادية ستدفعه في تاريخ الامتلاك للأصل في عملية محايدة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل معلومات متوفرة، وعند تحديد هذا المبلغ تأخذ الوحدة الاقتصادية بنظر الاعتبار نتيجة العمليات الأخيرة للأصول المماثلة.

ومن الجدير بالذكر ان المنفعة المتوقعة مستقبلاً من النفقة تعتبر المعيار الرئيسي للفرقة بين ما يعتبر أصل او مصروف، عليه فان التكلفة التي يجب ان تعالج كمصروف هي التي ترتبط منافعها بالفترة التي تحققت منها المنافع، اما إذا كانت منافع التكلفة تمتد الى عدة سنوات فيجب اعتبارها كأصل. عليه فان كل الأعباء التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للحصول على المورد البشري باعتباره أحد العناصر المهمة لرأس المال الفكري تعتبر ضمن تكلفة المورد البشري حيث يتم اثباتها وتوزع على السنوات التي يتوقع الاستفادة من المورد البشري، ويمكن توضيح بعض تلك المصاريف التي تتعلق بالمورد البشري (Bahodirovich, 2023: 748):

- المصاريف المتعلقة بالإعلانات الخاصة بالحصول على المورد البشري.
- المصاريف المتعلقة باللجان والخبراء الذين يقومون باستقطاب المورد البشري من خلال المقابلات والاختبارات.
- المصاريف المتعلقة بتطوير كفاءة المورد البشري مثل الدورات التدريبية والندوات وورش العمل.

2.6.3 القياس اللاحق للأصول غير الملموسة:

حسب معيار المحاسبة الدولي 38 تقيس الوحدة الاقتصادية الأصول غير الملموسة بإحدى الطريقتين التاليتين (Yusran, 2023: 12):

- الطريقة المرجعية: إذ يتم تسجيل الأصول غير الملموسة بالكلفة مطروحاً منها الاندثار المتراكم ومجموع الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة.
- الطريقة الاختيارية: تُثبت الأصول غير الملموسة بقيمتها العادلة بعد طرح الاندثار المتراكم وخسائر انخفاض القيمة اللاحقة. تُحدد القيمة العادلة من خلال السوق النشط، مع ضرورة إعادة تقييم الأصول بصورة منتظمة لضمان عدم اختلاف قيمتها العادلة عن المبلغ المسجل في قائمة المركز المالي. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الطريقة على جميع الأصول غير الملموسة، بل تُعاد تقييم الأصول المصنفة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية. في حال عدم وجود سوق نشط لإعادة تقييم الأصل غير الملموس، يُسجل بمبلغ التكلفة مطروحاً منه الاندثار المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تُعترف الزيادة في قيمة الأصل المعاد تقييمه ضمن حقوق الملكية في حساب فائض إعادة التقييم. إذا حدث انخفاض لاحق في قيمته، يُسجل انخفاض القيمة بجعل

حساب فائض إعادة التقييم مديناً. تتم معالجة الزيادة في القيمة العادلة للأصل الملموس أولاً بإلغاء الاندثار المتراكم، ثم تُضاف الزيادة إلى حساب الأصل. وفي حالة انخفاض المبلغ المسجل للأصل نتيجة إعادة التقييم، تُعترف خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل بعد استنفاد رصيد فائض إعادة التقييم، بينما يُعترف بأرباح استعادة الخسائر في حالة ارتفاع قيمة الأصل لاحقاً.

2.6.4 المعالجات المحاسبية بإطفاء رأس المال الفكري:

تعدد الأساليب المستخدمة لتقييم الموارد البشرية، باعتبارها أحد أهم مكونات رأس المال الفكري، يستدعي ضرورة إيجاد آلية لتوزيع تكلفة الأصول البشرية على الفترات الزمنية بشكل ملائم. ويمكن تحديد قيمة التراجع في الموارد البشرية من خلال التفريق بين تكلفة استقطاب الموارد البشرية وتكاليف البرامج التدريبية، وذلك على النحو التالي (يونس، 2022: 9):

– إطفاء تكلفة استقطاب الموارد البشرية: يتم ذلك بناءً على فترة بقاء الموظف في المؤسسة، والتي تعادل مدة الخدمة الطبيعية حتى التقاعد، بعد خصم عمر الموظف عند الانضمام للمؤسسة.

– إطفاء تكاليف البرامج التدريبية للموارد البشرية: تمثل فترة الاستفادة المتوقعة من برامج التدريب والتطوير التي عادة ما تكون أقصر من فترة بقاء الموظف في المؤسسة، وهي الفترة التي تستخدم لإطفاء تكاليف هذه الدورات.

انطلاقاً من هذه المفاهيم، يُعد المعيار المحاسبي الدولي 38 نقطة تحول في الفكر المحاسبي، حيث يسعى لقياس القيمة الاقتصادية لرأس المال البشري، معززاً تسهيل المعالجة المحاسبية له، وذلك من خلال النقاط الأساسية التالية (حروش، 2007: 44):

– إمكانية تسجيل وقياس تكلفة رأس المال البشري بطريقة تعزز الثقة في عملية التوثيق.

– اعتبار رأس المال البشري، كأحد أبرز مكونات رأس المال الفكري، قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

– الاعتراف برأس المال البشري كأصل من أصول المؤسسة الاقتصادية يسهم في تبسيط معالجه المحاسبية ويمكن من إدراجه في الميزانية العمومية للمؤسسة.

– تسجيل رأس المال البشري كأحد أصول المؤسسة وفقاً للمبادئ الجديدة، التي تتيح إدراج عناصر لا تمتلكها المؤسسة قانونياً ولكن تستفيد منها في أنشطتها، يمثل حلاً جوهرياً لمسألة رأس المال البشري.

2.7 المعيار المحاسبي الدولي 19 والمتعلق بمنافع الموظفين

يعالج المعيار المحاسبي الدولي 19 والخاص بمنافع الموظفين وأشكالها المختلفة التي تشمل التعويضات والمكافآت التي تمنحها الوحدات الاقتصادية لموظفيها مقابل الخدمة التي يقومون بتقديمها ويمكن تقسيم هذه المنافع والمكافآت إلى منافع قصيرة الأجل والمنافع والمكافآت إلى منافع طويلة الأجل ومنافع حقوق الملكية ومنافع نهاية الخدمة ومنافع ومكافآت ما بعد انتهاء الخدمة، ويمكن توضيحها على النحو الآتي (Thabit and Al-Nasrawi, 2016: 78):

2.7.1 منافع ومكافآت الموظفين قصيرة الأجل:

تتمثل منافع الموظفين النقدية والعينية في الرواتب والأجور، والمساهمات في الضمان الاجتماعي، والمكافآت، والعناية الطبية، والإجازات المدفوعة. يجب تسجيل هذه المنافع كأعباء على الوحدة الاقتصادية في السنة التي تم فيها تقديمها، والاعتراف بها كمصروف ومصروف مستحق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

– مصروف: يتم تصنيف المزايا كمصروف في الحالات التي لا يتطلب أو يسمح فيها أي معيار دولي آخر بإدخالها في تكلفة الأصل، مثل المخزون والاستثمارات المادية.

– مصروف مستحق: إذا تم خصم مبلغ معين ثم دفعه، وتجاوز المبلغ المدفوع المبلغ المخصوم للمزايا، يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بهذه الزيادة كأصل مصروف مدفوع مسبقاً.

فيما يتعلق بمحاسبة منافع الموظفين قصيرة الأجل، يتم قياس التزامات هذه المزايا دون خصم قيمتها بمعدل خصم معين، وبالتالي لا تظهر بالقيمة الحالية. تعتبر منافع الموظفين قصيرة الأجل مصاريف يتم تضمينها في قائمة الدخل، ويجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بمبالغها غير المدفوعة، والتي يتوقع أن تدفع مقابل تلك الخدمة، كمصاريف مستحقة الدفع.

2.7.2 منافع ومكافآت الموظفين طويلة الأجل:

تشمل هذه المنافع جميع الفوائد التي لا تحتسب بعد نهاية الخدمة أو المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة، وكذلك تلك المتعلقة بالتعويضات على شكل حقوق ملكية، والتي لا تعتبر مستحقة خلال 12 شهراً من نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون خدماتهم. ومن الأمثلة على ذلك: الإجازات مدفوعة الأجر طويلة الأجل، منافع العجز طويل الأجل، المزايا المرتبطة بالمناسبات والخبرات، وكذلك منافع المشاركة المؤجلة في الأرباح.

2.7.3 منافع ومكافآت نهاية الخدمة:

تشمل هذه المنافع والمكافآت المستحقة للموظفين نتيجة إنهاء خدمتهم من قبل الوحدة الاقتصادية قبل بلوغهم سن التقاعد الطبيعي، أو قبول الموظف خيار ترك العمل طوعاً مقابل الحصول على هذه المنافع. الحدث الذي ينشئ الالتزام هنا هو إنهاء الخدمة وليس فترة خدمة الموظف. بناءً عليه، يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بمزايا نهاية الخدمة فقط عند التزامها بأحد الأمور التالية:

- إنهاء خدمة الموظف أو مجموعة من الموظفين قبل بلوغ سن التقاعد الطبيعي.
- تقديم مزايا نهاية الخدمة كجزء من عرض مقدم من الوحدة الاقتصادية بهدف تشجيع الموظفين على قبول خيار التقاعد المبكر أو ترك العمل طوعاً.

2.7.4 منافع حقوق الملكية:

تشمل هذه المنافع الحقوق التي تمنح للموظف الحصول على أدوات مالية مرتبطة بالأسهم الخاصة الصادرة عن المنظمة، أو تلقي دفعات نقدية من المنظمة بناءً على السعر المتوقع لهذه الأدوات المالية.

2.7.5 المنافع والمكافآت ما بعد انتهاء الخدمة:

تشمل هذه المنافع المستحقة للموظفين بعد انتهاء فترة خدمتهم، وتصبح مستحقة بعد إكمالهم لفترة الخدمة المطلوبة. تقدم الوحدة الاقتصادية هذه المنافع بعد انتهاء الخدمة لموظف أو أكثر، باستثناء مزايا نهاية الخدمة والتعويضات المتعلقة بحقوق الملكية. من أمثلة هذه المنافع: التقاعد، التأمين على الحياة، والرعاية الطبية بعد التقاعد. يمكن التفريق بين نوعين من المنافع لما بعد انتهاء الخدمة: خطط المساهمات المحددة وخطط المنافع المحددة، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- خطط المساهمات المحددة: تعتمد هذه الخطط على القوانين الخاصة بكل دولة، حيث تلتزم الوحدة الاقتصادية بتقديم مساهمات ثابتة إلى صندوق مستقل. ولا تتحمل الوحدة أي التزام قانوني أو ضمني بتقديم مساهمات إضافية إذا لم تكن الأصول المتاحة في الصندوق كافية لدفع مزايا الموظفين المتعلقة بخدماتهم الحالية أو السابقة. يتعين على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بمساهماتها في هذه الخطط عندما يقدم الموظفون خدمة تستحق مقابل تلك المساهمات.
- خطط المنافع المحددة: تتضمن هذه الخطط تقديم الوحدة الاقتصادية مزايا مثل معاشات التقاعد أو الرعاية الطبية. تقوم الوحدة بتقديم مساهمات ثابتة إلى صندوق منفصل، لكنها قد تحتاج إلى تقديم مساهمات إضافية إذا لم تكن هناك أصول كافية في الصندوق لتغطية مزايا الموظفين. هذا يجعل الوحدة تتحمل مخاطر الاستثمار والتشغيل بدلاً من الموظفين. وفقاً للمعيار المحاسبي

الدولي 19، تتحمل الوحدة الاقتصادية أي التزامات قانونية أو ضمنية ناتجة عن ممارساتها. عند محاسبة خطط المنافع المحددة، يتم تحديد التزامات الوحدة بناءً على المبلغ المطلوب المساهمة به في كل فترة، والذي يعتمد أحياناً على تعويضات الموظفين. هذه الخطط أكثر تعقيداً بسبب طبيعة التقديرات الافتراضية للالتزامات، حيث يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للدفوعات المستقبلية المتوقعة كالتزامات في الميزانية. كما يمكن تعديل هذه الالتزامات بناءً على الفروقات بين الافتراضات والنتائج الفعلية، مما ينتج عنه مكاسب أو خسائر يتم الاعتراف بها..

2.8 دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري للمصارف

2.8.1 دور معايير الإبلاغ المالي في إدارة رأس المال الفكري:

تُعد معايير الإبلاغ المالي أداة أساسية في إدارة رأس المال الفكري، وتساعد هذه المعايير المصارف على تقييم وتحديد القيمة الحقيقية لأصولها غير الملموسة مثل العلامة التجارية والمعرفة والخبرات، كما تُعطي معايير الإبلاغ المالي المصارف أدوات أفضل لقياس أداء الاستثمارات في رأس المال الفكري. من خلال الشفافية والوضوح في الإبلاغ المالي، تُمكن المصارف من مشاركة الاستثمارات في رأس المال الفكري مع المستثمرين والمحللين، هذا يُحسن من القدرة على جذب المستثمرين والتغلب على التحديات المالية، وتُساعد معايير الإبلاغ المالي على تحسين الرقابة الداخلية وتقليل مخاطر عدم التوافق مع المعايير المهنية (خضير ومحمد، 2017: 452).

2.9 التطبيقات العملية للربط بين رأس المال الفكري والإبلاغ المالي:

يمكن للمصارف استخدام مؤشرات قياس رأس المال الفكري كجزء من تقاريرها المالية لتوضيح قيمة الأصول غير الملموسة، من خلال استخدام البيانات المتعلقة برأس المال الفكري لتحديد المخاطر والفرص وتحسين استراتيجيات الإدارة، وكما يمكن للمصارف استخدام مبادئ الإبلاغ المالي لتحديد قيمة رأس المال الفكري وتحديد كيفية قياسه وإظهاره في تقاريرها، بالإضافة إلى استخدام تقنيات متقدمة مثل تحليلات البيانات الكبيرة لقياس وتقييم رأس المال الفكري، ويُعد ربط رأس المال الفكري بمعايير الإبلاغ المالي الدولي خطوة حاسمة في تحسين شفافية المؤسسات المالية، وهذا الربط يُسهم في تحسين فهم المستثمرين والجمهور للجانب غير المادي من قيمة المؤسسة، كما يُمكن أن يُساعد في تحسين إدارة رأس المال الفكري بشكل أكثر فعالية، وعليه يُوصي الباحثون بوضع معايير واضحة لقياس رأس المال الفكري، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع المصرفي، كما يُوصى بتطوير آليات فعالة لدمج هذه المعايير في تقارير الإبلاغ المالي. وتُعد التوعية بمفهوم رأس المال الفكري وتأثيره على القيمة المالية من العوامل الرئيسية لنجاح هذا الربط (السرخي، 2022: 54).

2.10 أهمية الربط بين رأس المال الفكري والمعايير المالية الدولية:

أصبح الربط بين رأس المال الفكري والمعايير المالية الدولية أمراً بالغ الأهمية في بيئة المالية الحالية، حيث تتطلب البنوك والمصارف فهماً دقيقاً لكيفية تأثير الرأس المال الفكري على كفاءتها وفعاليتها، ويُعزز هذا الربط الشفافية والثقة في الأداء المالي للمؤسسات المالية، مما يساهم في تحسين قيمتها المالية وتقديم أدوات ومعايير قوية لقياس وتقييم الأصول ذات القيمة المضافة التي تنشأ من الرأس المال الفكري، وعلاوة على ذلك، فإن الربط بين الرأس المال الفكري والتقارير المالية الدولية يساهم في توفير إطار موحد للتقييم والمقارنة بين المصارف والبنوك، مما يحقق العدالة والموضوعية في عملية تحليل الأداء المالي. وبفضل هذا الإطار، يتسنى للمؤسسات المالية تحديد نقاط القوة والضعف في إدارة رأس المال الفكري الخاص بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الأداء وتحقيق المزيد من النجاح والاستدامة. ومن المهم أيضاً أن نذكر الدور الحاسم الذي يلعبه الرأس المال الفكري في دعم الابتكار وتطوير الأفكار الجديدة في المؤسسات المالية. فالاستثمار في تطوير المهارات البشرية وإدارة المعرفة يؤدي إلى تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة في السوق المالية والمنافسة الشديدة. وعندما يرتبط رأس المال الفكري بشكل وثيق بالتقارير المالية الدولية، يتم تعزيز الرقابة والأمان المالي، مما يوفر بيئة مواتية للابتكار والتنمية، ويمكننا أن نؤكد

على أهمية الربط بين الرأس المال الفكري والمعايير المالية الدولية، حيث يؤدي ذلك إلى تعزيز الشفافية والثقة في القطاع المصرفي والمالي، وتحقيق نتائج إيجابية تعزز الاستدامة والنجاح. حيث يجب على المؤسسات المالية الاستفادة من هذه العلاقة وتبني استراتيجيات فعالة لإدارة وتطوير رأس المال الفكري، مما يضعها في موقع قوي لمواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التفوق في السوق العالمية (خضير ومحمد، 2017: 454).

2.11 الأدوات والتقنيات المستخدمة لربط رأس المال الفكري بالمعايير المالية الدولية:

تعتمد الأدوات والتقنيات المستخدمة لربط رأس المال الفكري بالمعايير المالية الدولية على مجموعة متنوعة من الأساليب والنهج. فمن بين الأدوات المستخدمة، يمكن استخدام تحليل المخاطر لتقدير القيمة المحتملة لرأس المال الفكري وتأثيره على الأداء المالي والمعايير المالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تقنيات التقييم المالي مثل التقييم الاقتصادي والتقييم المالي المتدفق لتحديد قيمة رأس المال الفكري. وهذه الأدوات والتقنيات تساعد في فهم وتقييم تأثير رأس المال الفكري على المعايير المالية الدولية بشكل دقيق وشامل. بغية تطوير فهمنا وتحسين استخدامنا للأدوات والتقنيات المتاحة، يمكننا أيضاً الاستفادة من أساليب أخرى مثل تقنية تحليل الانحدار وتحليل الاحتمالات الإحصائية، ويمكن لهذه الأساليب توسيع نظرتنا والوصول إلى تقديرات أكثر دقة وموثوقية لقيمة رأس المال الفكري. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا بحث وتطوير أدوات وتقنيات جديدة لتقدير رأس المال الفكري وربطه بالمعايير المالية الدولية، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والتنبؤ بقيمة رأس المال الفكري في المستقبل وبهذه الطرق المبتكرة والتجارب المتعددة، يمكننا الوصول إلى توازن أفضل بين رؤية رأس المال الفكري والمعايير المالية الدولية، مما يساعدنا في اتخاذ قرارات أكثر استناداً إلى حقائق وبيانات دقيقة وشاملة.

2.12 رأس المال الفكري ومعايير إعداد التقارير الدولية:

تعتبر البنوك من الجهات المالية الرئيسية التي تعتمد بشكل كبير واستثنائي على رأس المال الفكري في أداء ونجاح أعمالها وتحقيق أهدافها التجارية والمالية، وبالتالي، فإن تأثير رأس المال الفكري الهائل والفريد للبنوك على معايير إعداد التقارير الدولية يعتبر أمراً ذا أهمية بالغة ويجب النظر إليه بكل جدية وتفان، حيث ينبغي للبنوك أن تكون قادرة بشكل قوي وفعال على تقديم تقارير دقيقة وشفافة للسلطات المالية الدولية، بحيث تعكس بشكل موثوق قوة وجودتها وأدائها المتميز في الساحة المالية العالمية، وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمكن البنوك من تقديم تقييم دقيق ومتقن لقيمة رأس المال الفكري الذي تمتلكه وكيفية استخدامه الفعال والفاعل في أنشطتها المالية المتعددة. فلا شك أن ذلك يتطلب من البنوك التحلي بالمهنية والكفاءة العالية والتخطيط الدقيق والاستراتيجية المتقدمة، حتى تضمن حصولها على أفضل النتائج والمخرجات المالية وتحقيق التميز المستدام في السوق المالية الدولية المتنافسة (الخميسي، 2023: 1163).

2.13 تأثير رأس المال الفكري على التقارير المالية للمصارف:

يؤثر رأس المال الفكري بشكل كبير جداً وغير قابل للتجاهل على تقارير المصارف الدولية، فهو يعتبر جزءاً أساسياً وحيوياً للغاية من القيمة المالية والأداء الاقتصادي للبنوك. وذلك يعود إلى أن القدرة الاستثنائية على تقييم وتصنيف الأصول غير المادية، مثل الملكية الفكرية والتكنولوجيا المتقدمة، بشكل صحيح وفعال تلعب دوراً حاسماً وغاية في الأهمية، حيث تساهم بشكل فعال في تحديد المخاطر المحتملة وتوفير معلومات مفيدة وقيمة للمساهمين والسلطات المالية على الصعيدين الوطني والعالمي. فعن طريق استخدام تلك القدرات الاستثنائية في تقدير قيمة الأصول الفكرية وإدارتها بشكل فاعل ومهني، يمكن للبنوك أن تحقق تفوقاً في الأداء المالي، ونجاحاً استراتيجياً بارزاً في السوق المالية الدولية وزيادة الثقة والاستقرار عند المستثمرين. وفي ظل العولمة المتسارعة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، يتعين على البنوك الدولية أن تستثمر بشكل

استراتيجي في تطوير رأس المال الفكري وإدارته بشكل مبتكر ومتطور، حتى تبقى في طليعة الابتكار والتنافسية، وتلبي تحديات السوق الحالية والمستقبلية بنجاح وسهولة (الأمين، 2015: 64).

2.14 التقنيات والأساليب المستخدمة لربط رأس المال الفكري بالتقارير المالية

تتنوع التقنيات المستخدمة لربط رأس المال الفكري بالتقارير المالية، ومن أبرزها تحليل الانحدار الذي يكشف العلاقة السببية بين عناصر رأس المال الفكري وتأثيرها على التقارير المالية باستخدام النماذج الرياضية لفهم التغيرات. كما يعتمد التحليل العاملي على هيكل تفاعلي لعناصر رأس المال الفكري وتأثيرها على النتائج المالية، حيث تُقسّم هذه العناصر إلى عوامل محددة تؤثر بطرق مختلفة. أما التحليل الاقتصادي، فيركز على تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي العام للشركة، ويستند إلى النظريات والنماذج الاقتصادية لفهم هذه العلاقة بشكل شامل. تُستخدم أيضًا تقنيات التنبؤ والنمذجة الاقتصادية لتقدير قيمة رأس المال الفكري بدقة وتوضيح العلاقة المتبادلة بينه وبين التقارير المالية. هذه التقنيات تعتمد على البيانات التاريخية والنماذج الاقتصادية لتوقع تأثير رأس المال الفكري على التقارير المالية المستقبلية، مما يساعد الشركات على تحقيق الاستدامة المالية. إلى جانب ذلك، يتم توظيف تحليل البيانات الإحصائية لاستخراج القيم المتوسطة وتحليل التفاعلات بين العوامل المختلفة المرتبطة برأس المال الفكري، وكذلك استخدام النماذج العملية لتحويل النظريات النقدية إلى تطبيقات واقعية لفهم التأثير المالي لرأس المال الفكري (تمرايط، 2023: 45). تساعد هذه الأساليب الباحثين والمحللين الماليين في تحليل التأثيرات المتوقعة لرأس المال الفكري على النتائج المالية واتخاذ قرارات مستنيرة، كما تساهم في ضمان الجودة والموثوقية العالية للتقارير المالية. لتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر تطوير استراتيجيات قوية لرصد رأس المال الفكري وتحليل بياناته، ما يعزز من فعاليته في العمليات المالية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

تم تصميم هذه الدراسة لاستكشاف دور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في قياس رأس المال الفكري للمصارف في محافظة نينوى / العراق، حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان تم تكيفها من بحوث سابقة لتتلاءم مع أهداف هذه الدراسة، واستهدفت الدراسة المحاسبين العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة نينوى. وتم توزيع 113 استمارة استبيان على المحاسبين، وتم استرجاع 96 استمارة، مما يشير إلى معدل استجابة بلغ حوالي 85%، وتم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تكيف الاستمارة من بحوث سابقة مع تعديلات لتتناسب مع أهداف البحث الحالي. إذ تضمنت الاستمارة مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تهدف إلى قياس:

- مدى فهم وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs من قبل المحاسبين.
- تقييم رأس المال الفكري بما في ذلك رأس المال البشري والهيكلية والعلاقاتية.
- العوامل الديموغرافية للمحاسبين المشاركين.

3.1 إجراءات جمع البيانات

تم توزيع الاستمارات على المحاسبين العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة نينوى من خلال زيارات ميدانية إلى المصارف المعنية وتم شرح هدف الدراسة وأهمية المشاركة للمحاسبين لضمان جمع بيانات دقيقة وصحيحة.

3.2 تحليل البيانات

تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج Smart PLS4، وهو أداة متقدمة لتحليل المسارات والنمذجة الجزئية للمربعات الصغرى PLS ويتضمن تحليل البيانات الخطوات التالية:

- تحليل التحقق من الصدق والثبات: لضمان أن الأسئلة المستخدمة في الاستبيان تقيس المفاهيم التي صُممت لقياسها بدقة، ولضمان ثبات النتائج عند إعادة الاختبار.
- اختبار الصدق التمييزي: للتأكد من وجود عن ارتباط حقيقي بين متغيرين اثنين إذا تم قياسهما بطريقة مثالية
- تحليل الهيكل الداخلي للنموذج: لتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة وكيفية تأثير معايير IFRSs على رأس المال الفكري للمصارف.
- تحليل العلاقات التفسيرية: لاختبار الفرضيات البحثية وتحديد مدى تأثير معايير IFRSs على رأس المال الفكري من خلال تحليل التباين المفسر R^2 والاختبارات الإحصائية الأخرى.

3.2.1 تحليل التحقق من الصدق والثبات:

يُعتبر معامل Cronbach's Alpha المعيار التقليدي للاتساق الداخلي Internal Consistency، حيث يوفر تقديراً للموثوقية بناءً على الارتباطات المتبادلة لمتغيرات المؤشرات المشاهدة، يفترض هذا المعامل أن جميع العبارات يمكن الاعتماد عليها بنفس القدر (أي أن جميع العبارات لها تحميلات متساوية على المحور)، وتعطي طريقة SEM-PLS الأولوية للمؤشرات بناءً على موثوقيتها الفردية، لذا نستخدم معاملات ومؤشرات أخرى أكثر دقة، مثل الموثوقية المركبة Composite Reliability – CR ومعامل rho_A الذي اقترحه (Joreskog 1971) ومتوسط التباين المفسر AVE باستخدام الطريقة التي وصفها (Fornell and Larcker 1981)، ونعتمد على هذه المقاييس لضمان دقة النتائج وفقاً للمعايير الحديثة (Hair et al., 2017)، ويتم اعتبار أن الصلاحية التقاربية قد تم تحقيقها عندما يتم استيفاء جميع الشروط الثلاثة التالية وهي قيم CR بمقدار 0.7 أو أعلى، وقيم AVE بمقدار 0.5 أو أعلى، وقيم Cronbach's Alpha أقل من 1 (Hair et al., 2019: 8).

جدول (1): نتائج مؤشرات الثبات

	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)	Average variance extracted (AVE)
تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي	0.889	0.97	0.641
رأس المال الفكري	0.913	1.059	0.723
فهم المعايير من قبل المحاسبين	0.861	1.445	0.576
مستوى الامتثال للمعايير	0.892	0.906	0.702

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Smart PLS4

3.2.2 اختبار الصدق التمييزي:

تم قياس الصلاحية التمييزية Discriminant Validity باستخدام نسبة التباين بين السمات - نسبة التباين بين السمات الأحادية HTMT، ويتم حساب HTMT من خلال أخذ متوسط الارتباطات بين العناصر عبر المتغيرات المختلفة ومقارنتها بمتوسط الارتباطات بين العناصر داخل نفس المتغيرات، وفق (Henseler et al. 2015)، فإن الحصول على قيمة HTMT أكبر من 0.90 يشير إلى غياب الصلاحية التمييزية، وبناءً على الجدول 2، فإن جميع قيم HTMT أقل من 0.90، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الصلاحية التمييزية.

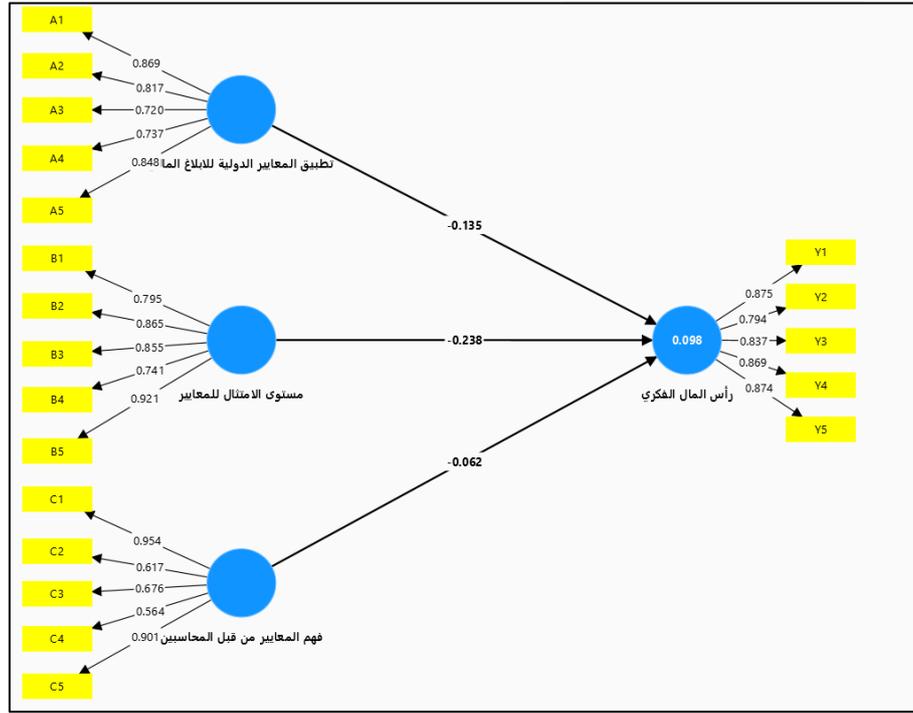
جدول (2): اختبار الصدق التمييزي HTMT

	تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي	رأس المال الفكري	فهم المعايير من قبل المحاسبين	مستوى الامتثال للمعايير
تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي				

رأس المال الفكري	0.153			
فهم المعايير من قبل المحاسبين	0.273	0.128		
مستوى الامتثال للمعايير	0.166	0.239	0.333	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Smart PLS4.

3.2.3 تحليل الهيكل الداخلي للتمودج



الشكل (1): التمودج الهيكلية

3.3 اختبار الفرضيات

جدول (3): اختبار الفرضيات

	Original Sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (O/STDEV)	P values
تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي <- رأس المال الفكري	-0.135	-0.104	0.187	0.724	0.469
فهم المعايير من قبل المحاسبين <- رأس المال الفكري	-0.062	-0.03	0.196	0.318	0.75
مستوى الامتثال للمعايير <- رأس المال الفكري	-0.238	-0.233	0.123	1.932	0.053

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Smart PLS4.

يعرض الجدول (3) نتائج اختبار الفرضيات باستخدام التحليل الهيكلي، وهذه النتائج تتعلق بالعلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs ورأس المال الفكري، وكانت العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ورأس المال الفكري ليست ذات دلالة إحصائية ($P > 0.05$)، مما يعني أن تأثيرها على رأس المال الفكري غير معنوي في العينة المدروسة، والعلاقة بين فهم المعايير من قبل المحاسبين ورأس المال الفكري أيضاً غير معنوية ($P > 0.05$) فالعلاقة بين مستوى الامتثال للمعايير ورأس المال الفكري تكاد تكون معنوية ($P \approx 0.05$)، مما يشير إلى احتمال وجود تأثير سلبي لمستوى الامتثال على رأس المال الفكري، ولكن هذا التأثير ليس مؤكداً بشكل كامل. هذه النتائج تشير إلى أن الامتثال للمعايير قد يكون له تأثير على رأس المال الفكري، ولكنه ليس تأثيراً قوياً بما يكفي للتأكيد في هذه العينة، أما بالنسبة لتطبيق المعايير وفهمها، فلا يبدو أن لهما تأثيراً كبيراً على رأس المال الفكري بناءً على هذه النتائج.

3.3.1 الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ورأس المال الفكري:

نتيجة الاختبار:

- قيمة معامل التأثير الأصلية (O) سالبة وقيمتها -0.135، مما يشير إلى أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ورأس المال الفكري.
- قيمة P أعلى من 0.05 وهي (0.469)، مما يعني أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.
- قيمة T statistics هي (0.724)، وهي أقل من 1.96، مما يدعم أن العلاقة ليست معنوية.

3.3.2 الفرضية الثانية: يوجد علاقة بين فهم المعايير من قبل المحاسبين ورأس المال الفكري:

نتيجة الاختبار:

- قيمة معامل التأثير الأصلية (O) هي -0.062، مما يشير إلى أن العلاقة بين فهم المعايير من قبل المحاسبين ورأس المال الفكري ضعيفة جداً وسالبة.
- قيمة P أعلى بكثير من 0.05 وهي (0.75)، مما يعني أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.
- قيمة T statistics (0.318) وتدعم عدم وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة.

3.3.3 الفرضية الثالثة: يوجد علاقة بين مستوى الامتثال للمعايير ورأس المال الفكري:

نتيجة الاختبار:

- قيمة معامل التأثير الأصلية (O) هي -0.238، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية متوسطة بين مستوى الامتثال للمعايير ورأس المال الفكري.
- قيمة P هي 0.053، وهي قريبة جداً من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن العلاقة يمكن اعتبارها ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05، لكنها ليست قوية بما يكفي لتأكيد لها بشكل قاطع.
- قيمة T statistics (1.932) وهي قريبة من 1.96، مما يشير إلى أن هذه العلاقة تقع على حافة الدلالة الإحصائية.

الاستنتاجات:

على ضوء ما تقدم من تأطير نظري ومراجعة الأدبيات ونتائج الجانب التطبيقي فلقد توصل الباحثون إلى ما يلي:

- ضعف العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية والإبلاغ عن رأس المال الفكري: أحد أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثون هو أن هناك ضعفاً في العلاقة بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs وقياس رأس المال الفكري، وهذا قد يعود إلى أن هذه المعايير لم

- تُطور بشكل خاص لتغطية الأصول غير الملموسة مثل رأس المال الفكري بشكل شامل، وبالتالي، فإن الوحدات الاقتصادية تعتمد على أدوات تقليدية في الإبلاغ، ما يؤدي إلى تقليل دقة قياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه.
- التأثير السلبي الجزئي للامتثال للمعايير على رأس المال الفكري: أظهرت الدراسة أن مستوى الامتثال للمعايير المحاسبية له تأثير سلبي متوسط على رأس المال الفكري، وقد يعود ذلك إلى أن الامتثال الصارم للمعايير المحاسبية التقليدية يعوق قدرة المحاسبين على تطوير مقاييس مبتكرة لقياس الأصول غير الملموسة، بما في ذلك رأس المال الفكري وهذا يعني أن بعض المعايير الحالية قد لا تكون مرنة بما يكفي لاستيعاب الطبيعة الديناميكية والمعقدة لهذه الأصول.
 - نقص في فهم المحاسبين للمعايير وتأثيرها على رأس المال الفكري: على الرغم من أن المحاسبين قد يكونون على دراية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs، إلا أن فهمهم لتطبيق هذه المعايير على رأس المال الفكري يبدو محدوداً، مما يُظهر هذا الحاجة إلى تدريب وتطوير مهارات المحاسبين لتحسين قدرتهم على التعامل مع الأصول غير الملموسة، مثل رأس المال البشري والهيكلية والعلاقاتية، وضمان الإفصاح الملائم عن هذه الأصول في التقارير المالية.
 - أهمية الدمج بين المعايير المحاسبية ورأس المال الفكري: يظهر من النتائج أن هناك فجوة بين المعايير المحاسبية التقليدية واحتياجات قياس رأس المال الفكري، ويجب تطوير إطار محاسبي أكثر ملاءمة للأصول غير الملموسة، ويمكن أن يشمل هذا الإطار توجيهات واضحة لقياس الأصول الفكرية والبشرية والعلاقاتية بشكل يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية.
- وبشكل عام تؤكد هذه الدراسة إلى أنه هناك ضرورة ملحة لتطوير نماذج وأطر جديدة تعزز القدرة على قياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه بشكل يتماشى مع متطلبات السوق الحديثة، وهذه النماذج يجب أن تكون مدعومة بتطوير وتدريب المحاسبين لضمان فهم كامل لأهمية رأس المال الفكري وتأثيره على الأداء الاقتصادي، وبذلك يمكن للوحدات الاقتصادية، خصوصاً المصارف وتحقيق ميزة تنافسية واستدامة في السوق.

التوصيات:

- وفقاً لما توصل إليه الباحثون من استنتاجات فإنهم يوصون بالآتي:
- تطوير معايير محاسبية مخصصة لرأس المال الفكري: ينبغي على الهيئات المعنية بوضع المعايير المحاسبية الدولية، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، العمل على تطوير معايير محاسبية مخصصة لرأس المال الفكري، وهذه المعايير يجب أن تركز على توجيهات دقيقة لقياس وإفصاح مكونات رأس المال الفكري، بما في ذلك رأس المال البشري، الهيكلية، والعلاقاتية، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية لهذه الأصول غير الملموسة التي لا تُعالج بشكل مناسب في المعايير الحالية.
 - تحسين تدريب المحاسبين: نظراً لأن نتائج البحث أظهرت وجود نقص في فهم المحاسبين لكيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على رأس المال الفكري، يوصى بتقديم برامج تدريبية متخصصة للمحاسبين والمراجعين الماليين. يجب أن تركز هذه البرامج على توعية المحاسبين بأهمية رأس المال الفكري وكيفية قياسه، وتعزيز مهارات استخدام الأدوات الحديثة لتحليل وقياس الأصول غير الملموسة، وتوفير تدريبات على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs المتعلقة بالأصول غير الملموسة.

– تبني نماذج قياس مبتكرة لرأس المال الفكري: يجب على المؤسسات الاقتصادية، وخاصة المصارف، تطوير وتبني نماذج قياس مبتكرة لرأس المال الفكري، حيث يمكن أن تشمل هذه النماذج استخدام مقاييس الأداء الخاصة بالموارد البشرية، مثل الإنتاجية والإبداع والتطوير المهني، وتضمين مؤشرات لقياس العلاقات مع العملاء والموردين، مثل درجة رضا العملاء وولائهم، وتقييم البنية التحتية للمعرفة والتقنيات المستخدمة في المؤسسة وتأثيرها على الأداء المالي.

– تعزيز التكامل بين المحاسبة ورأس المال الفكري: تحتاج المصارف إلى تعزيز التكامل بين عمليات المحاسبة التقليدية وقياس رأس المال الفكري. يمكن القيام بذلك من خلال إدماج تقارير عن رأس المال الفكري في التقارير المالية السنوية للمصارف، وتوفير بيانات شفافة ومفصلة حول رأس المال الفكري وتأثيره على الأداء المالي، وإنشاء وحدات داخلية متخصصة لإدارة وتقييم رأس المال الفكري بشكل مستمر، مع ربطها بإدارات المحاسبة والتدقيق المالي.

وعليه يوصي الباحثون بتطوير إطار شامل لتحسين قياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه، وتطوير المهارات المحاسبية المتعلقة بهذا المجال، وتبني هذه التوصيات، ويمكن المصارف والمؤسسات الاقتصادية من تحقيق تقدم كبير في إدارتها للأصول غير الملموسة وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

المصادر:

- الأمين، محمد عثمان (2015)، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة: دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- بلواضح سعد الله & وهابي كلثوم. (2023). قياس مكونات رأس المال الفكري في مجال القطاع العام: قراءة مفاهيمية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 12(2)، 81-103.
- تمرايط، زينب (2023)، أثر القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010 - 2020، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- الججاوي، طلال، والزويبي، سالم (2010)، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار صفاء اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حرحوش، عادل (2007)، رأس المال الفكري وطرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- حرحوش، عادل، وصالح، أحمد (2003)، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر.
- حسين، مصطفى محمد، وحسن، مصطفى سعيد، وعبد الله، سبأ محمود (2022)، تأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري في قيمة الشركة دراسة حالة شركة اسيا سيل للاتصالات - مساهمة خاصة، المجلة الدولية للعلوم المحاسبية والإدارية، 140-153.
- خضير، بشرى فاضل، ومحمد، منى جبار (2017)، انعكاس الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(95)، 447-472.
- الخميسي، ايمان السيد محمد، (2023)، العلاقة التأثيرية لرأس المال الفكري وتحسين جودة الخدمات المصرفية داخل المنظمات العامة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العامة، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 3(3)، 1157-1190.

- السرخي، إيناس باسم (2022)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الإبداع في الجامعات الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة القدس، فلسطين.
- السعيد، هاني محمد (2008)، رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب، القاهرة، مصر.
- سماش، كمال، وعياشي، فاطمة الزهراء (2019)، تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في ظل المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة التكامل الاقتصادي، 7(1)، 44-58.
- عبود. (2023). رأس المال الفكري وتأثيره على فاعلية الأداء في القطاع المصرفي الليبي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية* –320، 8(15)، 327
- يونس، وليد حمدي (2022)، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، 1(1)، 3-24.
- Al-Delawi, A., Harjan, S., Raewf, M., Thabit, T., and Jameel, A. (2023), Independent Directors, Corporate Ownership and Cost of Debt: Do Politically Connected Independent Directors Matter? Evidence from China”, *International Journal of Management and Sustainability*, Conscientia Beam, 12(2), pp. 84-104.
- Bahodirovich, K. (2023), The International Financial Reporting Standards (IFRS) Mean to Businesses and Investors in Uzbekistan, *Miasto Przyszłości*, 42, 746-750.
- Davenport, T., and Prusak, L. (1997), Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know, *Business Quarterly*, 1-4.
- Dumay, J. (2016), A Critical Reflection on the Future of Intellectual Capital: From Reporting to Disclosure, *Journal of Intellectual Capital*, 17, 168-184
- Fornell, C., and Larcker, D. (1981). Evaluating Structural Equation Models with Unobservable Variables and Measurement Error, *Journal of Marketing Research*, 18(1), 39–50.
- Hair, J., Hult, G., Ringle, C., and Sarstedt, M. (2017). *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*, 2nd Edition, Sage Publications Inc., Thousand Oaks, CA.
- Hair, J., Risher, J., Sarstedt, M., and Ringle, C. (2019), When to Use and How to Report the Results of PLS-SEM, *European Business Review*, 31(1), 2-24.
- Hatane, S., and Josuatarigan, A. (2019), The Impact of Corporate Governance on Intellectual Capital and Firm Value: Evidence from Indonesia and, Malaysia Consumer Goods. *International Journal of Management and Applied Science*, 3(9), 78-83.
- Isanzu, 2016: The Relationship between Intellectual Capital and Financial Performance of Banks in Tanzania. *Journal on Innovation and Sustainability RISUSISSN 2179-3565*, 7 (1), 28-38.

- Jasim, Y., and Raewf, M. (2020), "Information Technology's Impact on the Accounting System", *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, 4(1), pp. 50-57.
- Joreskog, K. (1971). *Simultaneous Factor Analysis in Several Populations*, *Psychometrika*, 36(4), 409–426.
- Madi, H., Ishakb, Z., and Abdul Manaf, N. (2014), *The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure*, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 164, 486-492.
- OECD. (1999), *Measuring and Reporting Intellectual Capital: Experience, Issues and Prospect Programme Notes and Background Technical Meeting and Policy and Strategy Forum*, Paris, France.
- Ozkan, et al, 2017: *Intellectual Capital and Financial Performance: A study of the Turkish Banking sector*. *Boars Istanbul Review*, 17 (3), 190-198.
- Stewart, T., and Stephanie, L. (1994), *Your Company's Most Valuable Asset Intellectual Capital*, *Fortune*, 130, 68-74.
- Thabit, T. (2021), *The Extent of Applying ISO 14001 Requirements in the Environmental Auditing Practices of Iraq*, *Journal of Techniques*, 3(3), 76–82.
- Thabit, T. and Abdullah, S. (2024), *The Mediating Influence of Accounting Information Relevance on Mitigating Information Asymmetry via IT Governance Implementation*. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 30(142), 578-591.
- Thabit, T., and Al-Nasrawi, H. (2016), *The Role of International Financial Reporting Standards in Reducing the Financial Risks*, *International Journal of Latest Engineering Research and Applications*, 1(5), 73-82.
- Yusran, I. (2023), *Determinants of the Quality of Financial Reports*, *International Journal of Professional Business Review*, 8(3), 1-40.